

كذا ولو سبق فربى فأعطى كذا الأناذ حله فالثانية فيها وقال الثالث ان سبتنا
 فالأنا لك وأدبنا لك فلا شخ لنا عليك ولكن انما سبق احد الماء للثان
 وكذا المتوفرة زاشط لاهمها الذي معه الصواب اصح وان شرطه لكل واحد
 منها على صلح لم يحج في المسابقة وكثر في دعائه اللهم اني استسلك
 محمد العبد من غير قبيلتي وكي نصار قايه الاوفى من العقد والثانية من النعم
 ولا شلت في كراهة الثانية الاستحالة مسانها على الله تعالى وكذا الاولي لأنه هم
 تعالى عزه بالبر والبرق حادق وما تعلق به بهذا الوجه برك حادق ورد
 وعز الله تعالى قدس لا يملك عنه ان لا اولئك وقال ايسف لا بأس به وية
 اخذ الفتية ايما الليث لما روي انه صلح كان من دعائه اللهم اني استسلك محمد
 من عرشك وضممتي الى حمله من كتابك وجزيتك الى العلي وكما اتعا لعامة وبع
 التمدد في حججه يدعها جعل العز منة للبرق لانه العرش موصوف في الزن
 بالجد والكرم فلذا بالبر واليحي على احد انه موضع الهيئة وانها كمال التمدد
 وان كان الله مستوفيا عليه ورفقه في دعائه بحق فلان وكذا بحق انبيائه
 ولو كلفك اورسك وحق البيت او المشع الحرام اذا لاحق للخالق على الله تعا
 وانما يخص برحمته من يشاء به وحق عليه ولو قال رجل ليهو حق الله والله
 انه تفعل كذا للحب عليه ان ياتي به شكا وان كان الاولي ان ياتي به وكذا
 احتكار قوة البشر والبهيم في بلادهم في بلادهم باصله لعله صلح الجالب مروق
 والحب لمعوك والله تعلق بالحق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطل
 حرامه ويجب ان يامر بالقاضي يبيع ما فضل عن قوله وقت اهلها فان ابيع
 عزه والصحح ان القاضي يبيع ان امتنع اتفاقا ومصلحة للبرق قبل اليعوك
 يوافق قبل شهره وحق المعاقبة في الدنيا لكن يامر وله قلت المدة العلة
 ارضه ويحب له من بلاد اخر لانه حاله مقدور ويتعلق بحق العامة والشرف
 حاكم الا اذا تعدى الارباب عن العزة تعديا فاجتنب في بيعه بمسروق اهل الذي
 كبره تارة بانه صان له كان تارة رور
 رانعة ناسم وبعده في فرد
 جار ولا يبطل بعه لاني
 ابطل ببعده عليه وهو جار
 اتمسك

مكة انما لا اطلاق معتمد العز على العز
 عن محمد كرم الله تعالى لانه العز على العز
 بطريق السلطة يستلزم العز
 ان يمكن عبارة عن الملك له
 والعزرة عليه
 (في)

يقدم للمع
 على العبد
 يقدم للمع
 على العبد

انما كان في قوله
 انما كان في قوله
 انما كان في قوله
 انما كان في قوله

يكه اصساك المحامات ان كان يعز بالناس ذك قاضيه ان في التمدد
 محامات مملوكة يملوها وقا السطح مملوها على غير اوت المسلمين وليس
 زجهاج الناس برضية تلك المحامات بعون ومنع انما المع فانه لا يمنع
 زجها محتتب ويستحق قبله انما فيه يوم الجمعة قاله قاضي ما جمل وقت
 لعلم ظاهريه وحلق رأسه يوم الجمعة قاله ان كان يري حمله ذلك في
 يوم الجمعة واخره الي يومها تاخيرها فاضحا كان مندوبها لانه من كان ظن
 طويله كان زيقه صيفا فان لم يحج وزلحد واخره بل بالاضهار جهه
 لما روت عايشة رض عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال من قام ليلة يوم الجمعة
 اعاده الله تعالى من البلايا الي يوم الجمعة الاخرة وزيادة ثلثة ايام ويحج
 خلق عانته وتطهير بده بالاغتسال في كل اسبوع مرة في الغنية للافضل
 ان يقبل اطفاؤه ويحج شاريه ويحج عانته ويتطهر بده بالاغتسال في
 كل اسبوع مرة فان لم يفعل في كل خمسة عشر يوما والاعادة في تركه ذلك
 الاربعين فالاسبوع حوالا افضل والخمسة عشر اوكسب والا ربعون الاصل
 ولا حذر فيما روى الاربعين ويستحب في كل عبيد وفي الحر ما ذكر ان محمد بن
 الخطاب رضي عنه كتب ان وفرع الاضافه في ارض العدو فانها سلاح وهذا
 مندوب اليه للجهاد في دار الحرب وان كان قص الاطنار من المعارك ان
 اذا سقطت السلاح من يدك وفرع العدو منه رجما يتحمل من دفعه فان
 وهو نيل قص الشارب فان سنة وفي حق الغازي في ذلك ان دفعه
 مندوب اليه ليهو كالهيب في عين العدو رجل يلقه على العز او نحو اعظم
 الناس واحول على يده فالاول افضل لانه منعه تعلم خلق الكرمه في الار
 ان مذاق العلم بساعة حذرين اصحاب ليلة كذا في فتاوى قاضي حان
 وفيها رجل صحح في طلب العلم بغير ذلك والذية فلا بأس به ولم يكن
 قبل هذا ان كان ملجأ وان كان امره فلا بد ان يمنع من الخروج من ارضه بالعلم
 مشا اوله
 مشا اوله

انما كان في قوله
 انما كان في قوله
 انما كان في قوله

انما كان في قوله
 انما كان في قوله
 انما كان في قوله